

## الفصل الثاني

### علاقات الإنتاج

مدخل :

لا شك أن في التنظيم السياسي والاجتماعي في أى مجتمع هو انعكاس وتعبير مباشر وغير مباشر عن طبيعة الواقع المادى والاقتصادى لهذا المجتمع أو ذلك، وأن الفروق النسبية والجوهرية أحيانا التى توجد غالباً بين الطرف الأول ممثلاً في الواقع المادى والاقتصادى والاجتماعى « قوى الإنتاج » كمتغير مستقل والطرف الثانى ممثلاً في أشكال التنظيم السياسى والاجتماعى والاقتصادى « علاقات الإنتاج » كمتغير تابع ، هى فروق من طبيعة نسبية يحتمل تحتها فيها المتغير للتابع دائماً للمتغير المستقل بصورة مباشرة وغير مباشرة ، وتنجم عن هذه الفروق التى قد تصل إلى حد التعارض والتناقض أحياناً عن سوء تكيف وتطابق المتغير التابع « علاقات الإنتاج » مع المتغير الأساسى المستقل « قوى الإنتاج » وعدم التعبير عنه تعبيراً صحيحاً ، كما يحدث عادة في ظل الأنظمة السياسية والاجتماعية الإقطاعية والرأسمالية القديمة والمعاصرة .

إلا أنه مهما بلغ من أمر هذا الاختلاف والتناقض فهو لا يسمح مطلقاً بأحلال العامل التابع محل العامل المستقل ، وتحويل العامل المستقل إلى عامل تابع ، لأن العكس هو الصحيح دائماً ، عملاً بما تقضى به قوانين الطبيعة والمجتمع ، أى أن التعارض والتناقض الفادح الذى يحدث بين قوى الإنتاج من جهة وعلاقات الإنتاج من جهة أخرى نتيجة عجز الأخيرة وسوء تكيفها وتعبيرها عن الأولى تعبيراً صحيحاً ومتطابقاً في ظل نظام الملكية الخاصة والنظام الرأسمالى بصفة عامة لا يمكن أن يودى في النهاية إلى جعل قوى الإنتاج وأدواته المادية في الطبيعة والمجتمع تابعة لأى نوع من أنواع علاقات الإنتاج من هذا الطراز الرأسمالى أو غيره أو تستمر بمعزل عنها ، لأن العكس هو الصحيح دائماً ، ذلك أن أى تغيير أو تطور يحدث في قوى وأدوات الإنتاج لا بد وأن يلحقه

بالضرورة تغير وتطور مماثل في علاقات الإنتاج ، وأن أى شكل من أشكال العلاقات الإنتاجية لا يقوى على الدوام والاستمرار إلا بقدر ما يكون قادراً على التعبير الصحيح والمتطابق والمنسجم مع قوى الإنتاج ولو بمحدود دنيا ، وليس العكس . ذلك أنه بالرغم من أن العلاقات الإنتاجية المشوهة في ظل نظام الملكية الخاصة والمجتمع الرأسمالى والاقطاعى قد تنجح في إعاقه وعرقلة الأداء الجدلى والديالكتيكى لحركة التطور بالإيقاع المثالى الأقصى وقد تعيقها إلى حد كبير، إلا أنها لا تستطيع على الإطلاق أن تحل محلها أو تعطل حركتها أو حتى مجرد البقاء دون التأثير بها .

وهنا قد يتسأل البعض عن دلالة اهتمامنا بإيراد هذا المدخل النظرى والتذكير ببديهياته العلمية ونحن بصدد الحديث عن أشكال التنظيم السياسى والاقتصادى والاجتماعى المكونة لعلاقات الانتاج فى المجتمع البنى القديم .

والرد على هذا التساؤل الجوهرى يكن فى أننا قد حرصنا على أيراد هذا المدخل المقتضب والتذكير ببديهياته النظرية حتى نتوصل فى ضوء الاسترشاد به ، ومن خلال كل ما سبق فى الفصل الماضى من استعراض وتحليل لقوى وأدوات الإنتاج فى المجتمع البنى القديم من صياغة فرضنا الأساسى المتعلق باستعراض وتحليل علاقات الانتاج فى هذا الفصل بالنسبة لهذا المجتمع نفسه ، باعتبارها الانعكاس والتعبير المباشر وغير المباشر لأدوات الإنتاج نفسها ، بدءاً بنظام الملكية مروراً بالتنظيم السياسى والاقتصادى وانتهاء بنمط التركيب الاجتماعى والذهنى والفكرى والثقافى للمجتمع .

فالملكية السائدة فى أى مجتمع وفى أى مرحلة من مراحل التطور التاريخى مثلاً هى المدخل الحقيقى والموضوعى للتعرف على طبيعة المرحلة التى يمر بها وعلى علاقات الإنتاج بكل أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى المجتمع ، التى لا يعدو كونها - فى حقيقة الأمر - أكثر من مجرد تعبير مباشر وغير مباشر عن مجمل الظروف الاجتماعية والاقتصادية والجغرافية بصفة عامة التى تحيط بأى مجتمع ، وعن نمط الملكية العقارية والاقتصادية السائدة ونتيجة منطقية لها .

فما هو إذن نمط الملكية العقارية للأرض الزراعية فى المجتمع البنى القديم وطرز التنظيم السياسى والاقتصادى والطبقى والاجتماعى بصفة عامة حتى يمكننا

من خلال ذلك أن نفسر علاقات الانتاج التي سادت تلك المراحل المبكرة من حياة هذا المجتمع .

إنه استنادا إلى بعض الدلالات الموضوعية لقوى الانتاج الاجتماعية والتاريخية التي سبق تحليلها ونمط التكوين الحضارى بصفة عامة فإنه يمكن القول بأن الظروف الموضوعية والجغرافية المتميزة وطراز التعامل البشرى المتميز أيضاً مع هذه الظروف على نحو ما سبق تحليله أيضاً قد أدى إلى أنماط من الملكية العقارية ونوع من التنظيم السيامى والاقتصادى والاجتماعى والدينى المتميز أيضاً، وبعبارة اخرى فإن الخصوصيات المتميزة لقوى الانتاج التقليدية فى المجتمع المبنى القديم قد أفرزت علاقات إنتاجية أكثر خصوصية وتميزاً . وإذا كنا قد استوفينا الحديث عن قوى الانتاج وتعرفنا على أهم مضامينها ودلالاتها المادية والمعنوية فى الفصل السابق بقدر ما سمحت لنا به الظروف والمعلومات المتاحة، فإن علاقات الانتاج بدأ بنظام الملكية ومرورا بعلاقات العمل وانتهاء بالتنظيم السياسى والدينى هو الذى ما يزال علينا أن نستوفيه فى هذا الفصل بقدر الامكان على النحو التالى :

### أولاً : نظام الملكية

نستطيع فى ضوء التحليل السابق لقوى الانتاج وبعض الدلالات التاريخية المكتوبة ( على قلتها ) أن نضع فرضاً على درجة جيدة من الثقة والاطمئنان العلمى بأن نظام الملكية الزراعية فى المجتمع المبنى القديم ، خصوصاً فى فترات الازدهار الحضارى قد مالت حقيقة فى معظمها إلى الشكل الجماعى فى الاستصلاح والاستثمار والادارة المركزة تحت إشراف الدولة المركزية وتوجيهها المباشر ، إذا لم يكن قد تم امتلاكها ملكية جماعية بالفعل ، تنظمها الدولة بموجب تنظيمات وتشريعات تصدر عنها وتراقبها ، خصوصاً وأن القول أو حتى التكهن بانتشار نمط الملكية الاقطاعية الفردية للأرض فى تلك المراحل المبكرة والمزدهرة هو من الأمور التى لا يتوفر لها أى سند واقعى ، لافى طبيعة الظروف الموضوعية المكونة لقوى الانتاج ( طبيعة التكوين الجغرافى وكمية الموارد الاقتصادية ) ولا فى الدلالات التاريخية المتاحة حتى الآن والمكونة لعلاقات الانتاج ( تاريخ الدول والنظم السياسية والاقتصادية والدينية ) والتي تكاد فى مجملها أن تقف ( م ٤ - المدخل لاجتماعى )

على طرفي نقيض أو على خط متعارض على الأقل مع مبدأ إنتشار طابع الملكية الإقطاعية الخاصة للأرض وفي فترات الإزدهار الحضارى القديم بالذات .

فلقد لوحظ دائماً وكقاعدة ثابتة ما تزال فاعليتها قادرة على الإستمرار حتى اليوم حدوث ما يشبه التناسب العكسى بين إنتشار نمط الملكية الإقطاعية الخاصة للأرض من جهة وانكماش الازدهار الحضارى وضعف الدولة المركزية القوية من جهة ثانية، والعكس بالعكس صحيح ، وذلك على خلاف ما قد يحدث أو حدث بالفعل فى كثير من المجتمعات القديمة حيث لم تتعارض كثير من النظم الإقطاعية والعبودية القديمة مع وجود دول أو إمبراطوريات مركزية قوية ذات خصائص سياسية وأيدولوجية واجتماعية ودينية وثنية منحطة على غرار ما حدث فى المجتمع الرومانى القديم أو مصر الفرعونية والهند البوذية والبرهمانية .. الخ .

وإذا ما سؤلنا بعد طرح هذا الفرض الذى يبدو ملفتاً للنظر بالنسبة للمجتمع الجبني عن الحيشيات التى تحول أو تعرقل إلى حد كبير تلازم وجود مجتمع حضارى متحضر ومزدهر ودولة مركزية قوية فى ظل إنتشار علاقات الملكية الإقطاعية الخاصة للأرض الزراعية والموارد الإقتصادية بصفة عامة ، رغم عدم حدوث ذلك فى مجتمعات أخرى كثيرة بنفس الحدة والوتيرة التى تلازم المجتمع الجبني ، فإننا نستطيع أن نوضح هذه المسألة من خلال الحيشيات الواقعية والتاريخية التالية وبدون الدخول فى تفاصيل كثيرة :

فالمجتمعات القديمة التى سمحت ظروفها الموضوعية بوجود تلازم نسبي بين النظام العبودى الإقطاعى بكل دلالاته الإقتصادية والسياسية والاجتماعية ووجود دول وإمبراطوريات مركزية قوية ذات طابع حضارى معقد ، كما هو الحال بالنسبة لمجتمعات القارة الهندية أو مجتمع وادى النيل ، هو أن غزارة الموارد الطبيعية المتوفرة والمستقرة فى بيئة مثل هذه المجتمعات بمقاييس تتجاوز كثيراً ما يبذل فيها من جهد بشرى محدود ، قد أدى إلى إنقسام المجتمع دائماً إنقساماً حاداً إلى طبقتين طبقة واسعة تعمل وتنتج ، وطبقة أخرى لا تشاركها ناتج عملها فحسب ولكنها مالت إلى فرض سيطرتها السياسية وإدعاء الملكية للأرض بصورة مباشرة ، أو غير مباشرة ، رغم إحتقارها للعمل فيها ، ونذرت كل جهدها وفراغها المتوفر فى وضع التنظيمات والفلسفات الطبقيه والعقائدية الميتافيزيقية المنحطة

التي يتميز بها كل مجتمع إقطاعي متخلف والتي رسخت لنفسها من خلالها حقوقاً إلهية في السلطة والملكية وعدم العمل واحتقاره .

ومن هنا جاء التوازن المشوهة الذي سمح بوجود تلازم نسبي بين وجود دول وإمبراطوريات مركزية قوية ذات طابع حضارى معقد من جهة وفي ظل علاقات إقتصادية واجتماعية وعبودية شديدة التخلف من جهة ثانية ، خصوصاً وأن طبقة الأقلية المسيطرة في كل مجتمع إقطاعي لاتميل أبداً إلى استثمار كلى الموارد الطبيعية والبشرية التي فرضت انفسها حتى ملكيتها دون سواها إلا في حدود ما يحقق ترفها الشخصى والذهنى المنحرف فقط ، في بناء مقابر كالأهرامات في مصر أو القلاع والأسوار العظيمة في الصين أو المعابد الوثنية والأسطورية في الهند أو قصور الأباطرة والبارونات في أوروبا القديمة والعصور الوسطى .

وهو الأمر الذى لانستطيع أن نجد له دالة موضوعية مشابهة في المجتمع العيني القديم وغيره من المجتمعات ذات الظروف الطبيعية والاجتماعية المشابهة كبلاد اليونان القديمة وفينيقيا إلى حد ما، حيث لم تكن تسمح ظروف الطبيعة ومواردها الإقتصادية الأقل وفرة والأكثر تكافؤاً وتناسبا مع ما يبذل فيها من جهد بشرى مباشر ومركز من قبل كل من يريد أن يوفر لنفسه أسباب البقاء عليها من أفراد المجتمع ككل، ولا يتبع وفراً حقيقياً من الإنتاج يسمح بوجود فئة أو طبقة تملك ولا تعمل على الإطلاق، وطبقة تعمل ولا تملك حتى نفسها، وفي ظل نظام دولة مركزية وذات تنظيم حضارى معقد على نمط المجتمعات الإقطاعية القديمة المشار إليها آنفاً ، فعلى عكس المضامين السلبية لتلك المجتمعات نجد فترات الإزدهار الحضارى في المجتمع العيني القديم والتي أتبع فيها قيام الدول المركزية القوية والمتطورة قد إرتكز قيامها على مقومات ومضامين شبه عكسية تماماً أساسها جماعية الملكية والعمل والأنتاج (١) .

فبدلاً من إنتشار ملكية الأرض للملك وحاشيته وأفراد طبقته الحاكمة بصورة مباشرة وغير مباشرة ووصايته على المعبد في تلك المجتمعات فإننا لم نستطع أن نستدل حتى الآن على ما يجارى ذلك أو ما يشابهه في المجتمع العيني القديم ،

(١) راجع دكتور نزار عبد اللطيف الحديثي : أهل اليمن في صدر الإسلام ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت ، ص ٧٢ الكتاب حديث إلا أنه لم يحدد تاريخ نشره .

بل على مايتعارض معه ويخالفه باستمرار ، حيث لم تحدثنا أية وثيقة تاريخية أو نقش من النقوش الحميرية القديمة المنتشرة في كل مكان عن أن ملكامن الملوك أو قبلا من الأقبال أو تبعاً من التبابعة الذين تعاقبت بهم فترة الإزدهار الحضارى خلال الثلاثة آلاف سنة قبل الميلاد قد إمتلك لنفسه الأرض ومن عليها أو حتى ضيعة أو جهة من جهات البلاد ، أو أن معبداً أو فرداً غيره قد فعل أو فعل له نفس الشيء على غرار مااشتهرت به معابد مصر وكهانها وفراعنتها مثلاً من إمتلكهم لإقطاعات الأرض الواسعة ومن عليها من البشر حيث يذكر « سيرج سونيرون » أن المعابد ورجال الدين كانوا يستأثرون بأكبر مساحات الأرض والماشية والحدائق والسفن والقرى والورش ، حيث بلغت حيازة معبداً من وحده نحو ٨١٣٢٢ شخصاً ما بين عبيد ومستخدمين و ٤٢١٣٦٣ رأساً من الماشية و ٤٣٣ حديقة ، و ٢٣٩٣ كيلومتر مربع من الحقول الزراعية و ٨٣ سفينة و ٤٦ ورشة و ٦٥ قرية (١) .

وعلى خلاف ذلك فإنه إلى جانب الندرة الشديدة في وجود المعابد نفسها وتضاؤل السلوك الدينى والميتافيزيقيات بصفة عامة في المجتمع اليمنى على نحو ما سنرى بعد قليل ، فإن الملاحظة المتعمقة لنمط مرافق الحياة الاقتصادية المختلفة سواء فيما يتعلق بأستصلاح الأرض أو بناء السدود والمدرجات والطرق . . . إلخ لا تقوى مثل هذه الملاحظة على أفتيادنا بسهولة إلى تصديق أفتراض واهن الحجج المنطقية والعقلية والموضوعية أيضاً بأن هذه المرافق المعقدة التى شكلت في مجموعها الطابع العام لنمط الحضارة اليمنية القديمة بصفة عامة ، كانت من صنع فرد أو أفراد يملكونها ملكية خاصة بصورة مباشرة أو غير مباشرة وقصدوا إلى أقامتها قصداً لأنفسهم .

فإذا كانت كل الظروف الطبيعية والاجتماعية المحيطة بالمجتمع المصرى القديم قد سمحت لفرد واحد كالمملك خوfo أن يسترى شعباً بكلمة ويسخره طوال ما يزيد على أربعين عاماً لبناء قبر له ولافراد أمرته كالهرم الأكبر

---

(١) سيرج سونيرون : كهان مصر القديمة ، ترجمة زينب الكردى ، مراجعة الدكتور أحمد بدوى ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٥ ص ٦١ .

لكي يحكم ويخلد من خلاله في حياة ما بعد الموت ، فإن نفس هذه الظروف الطبيعية والاجتماعية المختلفة تماما في المجتمع العيني القديم ولكل الأسباب السابق تحليلها لم تكن لتسمح على الإطلاق بحدوث ما يشبه ذلك لا من أجل الموت ولا حتى من أجل الحياة نفسها ، ذلك أن كل الدلائل المادية والقرائن العقلية والمنطقية لم تثبت بعد ولن تثبت أبدا أن مجمل مرافق الحياة السياسية والاقتصادية التي تميزت بها الحضارة العينية القديمة وأنطقت بطابعها من سدود وطرق ومزارع ومدن وقصور وحصون وغيرها قد نفذت في نطاق الملكية الفردية البحتة أو السيطرة العبودية والأقطاعية التي عرفتها معظم المجتمعات القديمة والوسيلة ، إذ أنه من المستحيل أن يقوى أى دليل مادي أو عقلي على إثبات أن قصر غمدان أو سد مأرب أو غير ذلك من مرافق الحياة السياسية والاقتصادية قد تم بناؤها لحساب هذا الأمير أو الملك الأقطاعي أو ذاك وفي نطاق ما يملكه من منافع شخصية بحت .

فالدولة السبائية - كما يذكر الدكتور نيكولوس - قد فرضت سيطرتها وشرافها المباشر على الأرض الزراعيه التي تملكها المتحدات الاجتماعية المحليه كملكية جماعية تحت اشراف وتنظيم الدولة المركزية التي تشكل المتحد المركزي الأعلى (١) كما فرضت الدولة نفسها أيضاً على أعمال للتجارة والاستيراد ١٠٠٪ / ونظمتها تنظيمًا دقيقاً كما يشير إلى ذلك الدكتور جواد على (٢) وكذلك استطاعت بناء وتنفيذ المرافق العامة من سدود وطرق وقلاع وحصون وغيرها ، وذلك على نحو ما سنرى في الأجزاء القادمة من هذه الدراسة بتفصيل أكثر .

وإذا كان مثل هذا المدخل الإقطاعي الفردي لتفسير نظام الملكية في المجتمع العيني القديم قد أصبح موضع شك وخالي تماماً من الموضوعية ، فما هو إذن المدخل البديل لتفسير هذه القضية الهامة والذي يمكن الاعتماد عليه ؟ إن الافتراض البديل هو أن نظام الملكية للأرض للزراعية في فترات الازدهار الحضاري ووجود الدول المركزية القوية قد خضع للتنظيم والإشراف

(١) د . نيكولوس وأخرون : التاريخ العربي القديم ، ص ١٤٤ .

(٢) د . جواد على : المفصل في تاريخ العرب قبل الاسلام الجزء الثاني ، ص ١٩٣ .

المركزي المباشر للدولة وإدارتها المركزية والمحلية القائمة على المشاركة السياسية والاقتصادية العامة والجماعية للشعب ، فيما يشبه التنظيمات الاقتصادية الكولونيالية القديمة ذات الأساس القومي في أمريكا اللاتينية في عهد ما قبل الغزو الأوربي ، والذي كان يتألف من متحدرات اجتماعية واقتصادية جماعية عملية مرتبطة بمتحد سياسي واقتصادي مركزي قوى التنظيم والفاعلية ، يتجسد من خلاله وجود الدولة وشخصية المجتمع القومي ، والتي ما يزال لها بعض البقايا هناك حتى اليوم، رغم كل ما قام به الغزو الاستعماري الأوربي منذ القرن السابع عشر من عملية هدم وتدمير اقتصادي وبشرى شامل لتلك الأوضاع الاقتصادية والسياسية للسكان الأصليين والتي كانت في تقدير كل المحللين الاجتماعيين المعاصرين هي أكثر مواته لإحداث إيقاعات تقدم اقتصادي واجتماعي سليم لو لم تصب بكارثته الغزو الأوربي الاستعماري الذي قام بعملية تسطيح أوضاع سياسية واقتصادية ورأسمالية كولونيالية مشوهة قادمة من الخارج<sup>(١)</sup> ه فالدول البنية القديمة - كما يذكر الدكتور يوسف محمد عبد الله - هي في الأصل تجمعات اجتماعية سياسية أو اتحادات قبلية وفق مفهوم القبيلة المستقرة الزراعية وليس القبيلة البدوية المتنقلة ، والقبيلة بلغة النقوش هي « شعب » . . فكان أن احتاج أهل اليمن إلى أسلوب من العمل في معاشهم يقوم على سلطة قوية ورشيده<sup>(٢)</sup> .

وهكذا فإنه إذا كانت الملكية الجماعية وغياب الملكية العقارية هو مفتاح الشرق القديم بأمره - كما يقوله انجلز - سواء على مستوى التاريخ السياسي أو التاريخ الديني<sup>(٣)</sup> فإنها بالنسبة للمجتمع البني حقيقة اجتماعية وجغرافية إلى جانب كونها حقيقة اقتصادية ، استمدت وجودها من طبيعة التكوين الجغرافي والمناخي والاستراتيجي للمنطقة وحدود مواردها الاقتصادية التي سبق تحليها والتي هكمت نفسها بوضوح في نوع التركيب الاجتماعي والذهني للمجتمع وتنظيمه السياسي والاقتصادي أيضاً ، إذ أنه مهما تعددت

(١) راجع تفاصيل أكثر حول هذا الموضوع في كتابنا : المثقفون في البلاد النامية (بحث في الفئات والعلاقات الطبقية) عالم الكتب القاهرة ١٩٧٠ ، ١٠٨ إلى ١١٥ ، وبالذات ص ١١٠ .

(٢) راجع مجلة اليمن الجديد ص ٣٤ ، عدد مارس ١٩٨٠ .

(٣) رودولفو استافاغن : الطبقات الاجتماعية في المجتمعات الزراعية ص ٤٤ .

وجهات للنظر ومحاولات تفسير هذه الحقيقة ، حقيقة نظام الملكية في المجتمع البني القديم ، واتفقت مع ما طرحه هنا أو اختلفت معه فإن أي من هذه المحاولات أو وجهات النظر سوف لن تقوى مطلقاً على نفي حقيقة أن الملكية الاقتصادية للأرض ومجمل مرافق الحياة السياسية والاجتماعية بصفة عامة هي في أسامها وشكلها ومضمونها تعبير جماعي عن الحياة العامة للمجتمع بصورة ما ، قد لا يسعنا الآن وفي هذه الدراسة بالذات أن نرسم كل تفاصيلها ونصلر فيها حكمائنا بما أنه ما يزال سابقاً لأوانه ؛ وأنها لم تكن قط تعبيراً فردياً خاصاً أو طبقياً بالمعنى الرأسمالي والإقطاعي الذي عرفته المجتمعات الوسيطة والحديثة .

ويكفي أن نشر إلى ما سطرته بعض النقوش المتوفرة حتى الآن في هذا الشأن ومنها نقش ( ذى لبخ ) القتباني الذي ينص بأن الأرض هي أرض الإله ( عم ) وعلى كل الرعايا أن يعتصموا بحبله ، وملك « قتبان » « شهر مجل » بشرع باسمه ويعين رجال ( إرباي ) ملاكاً على أراضي ( عم ) وفق صحيفة « دثينة » سواء كانت الأرض عامرة أو غامرة . . فالأرض ملك الإله والملك خليفته في الأرض ويقطع الأراضي لملاك معينين ، ثم يعين عليهم واليا يجبي خراجها وما ينتج عن ذلك من ضرائب (٤) .

وستزداد هذه الحقيقة وضوحاً من خلال مناقشة التنظيم السياسي والاجتماعي وطبيعة المضمون الذهني والفكري للمجتمع البني في تلك المرحلة المبكرة ، والتي تتشكل من خلالها مجمل العلاقات الانتاجية التي كانت تعكسها وسائل وأدوات الانتاج وقواه المادية والاجتماعية بوضوح .

### ثانياً - التنظيم السياسي والاقتصادي

إذا كانت مجمل الظروف المادية والموضوعية المكونة لقوى الانتاج في المجتمع البني القديم قد عكست أثرها ودلالاتها البارزة في تشكيل نمط الملكية كإحدى الظواهر الأساسية المرتبطة بعلاقات الانتاج فإن التنظيم السياسي

(١) راجع ديوسف محمد عبد الله : مقال في مجلة اليمن الجديد ، عدد مارس ١٩٨٠

والاقتصادى كظواهر ودلالات أكثر ارتباطا وتجسيدا لعلاقات الانتخاب في ذلك المجتمع قد تأثرت هي الأخرى بذلك الأساس المادى والموضوعى لقوى الانتخاب إلى حد كبير .

فن خلال الملاحظة الاجتماعية المتعمقة لما هو فى متناول أيدينا حتى الآن من الوقائع والمعلومات التاريخية المتاحة عن أشكال التنظيم السياسى والاقتصادى والادارى فى المجتمع العبى القديم نستطيع القول بأن السلطة السياسية لم تكن ترتكز على أساس طبقي بالمعنى الاقتصادى البحت القائم على نظام الملكية الخاصة بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، بقدر ما أن الفئة أو الجماعة أو القبيلة - كما يسميها بعض المؤرخين العرب والمستشرقين خطأ - الواقعة على رأس السلطة السياسية تعتمد فى حصولها على هذا الامتياز وممارسته على روابط اجتماعية وسياسية وعسكرية بالدرجة الأولى فيما بين أعضائها من جهة ، وفيما بينهم وبين بقية أعضاء الجماعات والفئات الأخرى التى يتكون منها المجتمع القومى بأسره ، والتي تشارك من خلال هيئاتها المحلية اللامركزية فى المناطق فى إدارة السلطة السياسية وتتقاسمها مع الجماعة الرئيسية المركزية بشكل ملحوظ وبالذات فيما يتعلق بتقرير أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية وإدارة شئونهم الذاتية على أسس سياسية واقتصادية جماعية يقترحونها أصلا وتقرها السلطة المركزية وتشرف على تنفيذها وحمايتها بحزم .

ولقد كان مصدر تلك التشريعات سلطة تشريعية شورويه - كما يذكر الدكتور يوسف محمد عبد الله - وإن كانت تصدر باسم الملك الذى يأخذ زمام المبادرة فيها ، ويتولى غاية تطبيقها ومعاينة مخالفها ، فالملك لا ينفرد باتخاذ للقرارات ويؤكد ذلك ما عرف من مجالس حكومية فى دول اليمن القديم (١) .

ويرتبط الكل من حاكين ومحكومين بأسس ومفاهيم سياسية واقتصادية وإنتاجية بالغة الدقة والعمق والمكانة ، من خلال ممارسة التمثيل النيابى

---

(١) د يوسف محمد عبد الله : فى مقال بعنوان عم تتحدث النقوش اليمنية ، فى مجلة

ونظام العمل والإنتاج وطرز المفاهيم الفكرية والثقافية السائدة ، والتي سنتناول كل منها بشيء من التفصيل والتحليل في النقاط الآتية :

### (١) التمثيل النيابي

التمثيل النيابي بمفهومه الحديث هو ما يتعلق بحق الشعب في التعبير عن رأيه من خلال اختيار ممثليه في السلطة التشريعية من جهة والمثلة في البرلمان أو مجلس الشعب أو مجلس الشورى إلى غير ذلك من المسميات المعروفة لنا حديثاً ، والتي تتولى وضع الدستور وسن القوانين والتشريعات المختلفة بما يخدم المصلحة العامة والرقابة على تنفيذها بواسطة السلطة التنفيذية الممثلة في أجهزة الدولة المختلفة ، وحق الشعب أيضاً في اختيار السلطة السياسية الممثلة في رئيس الدولة أو رئيس الوزراء والذي يتولى الإشراف المباشر على الأجهزة التنفيذية ، وحق الشعب أيضاً في الرقابة على كل هذه الأجهزة والمؤسسات التي يختارها للتعبير عن رأيه والمحافظة على مصالحه وسيادته الوطنية ومحاسبتها وسحب الثقة منها إذا ما أخطأت أو حادت عن ما اختيرت من أجله أو فرطت في السيادة والحقوق الوطنية العليا .

إذا كان هذا هو المفهوم العام للديمقراطية السياسية والتمثيل النيابي في المجتمعات الحديثة فإن قدماء اليونانيين قد عرفوا ومارسوا ما يشبه هذا الشكل من الديمقراطية السياسية في حياتهم بكل تأكيد قبل أكثر من ثلاثة آلاف سنة ، حيث يؤكد الدكتور نيكولوس استناداً إلى مانص عليه نقش البحانة « جلازر » رقم ١٦٠٦ والذي يرجع إلى العصر الملكي القتباني قوله : والحقيقة التي يجب أن نسلم بها مقدماً هي أن تلك البلاد ( اليمن ) عرفت نظاماً يتكون من مجالس تمثل الشعب تمثيلاً نيابياً (١) .

كما أن ما جاء في الآية القرآنية على لسان بلقيس ملكة سبا حينما جاءها رسول الملك داود يطلب إليها زيارته ولم يكن من حقها البت في مثل هذا

---

(١) د نيكولوس ورود وكاناكيس وآخرون : التاريخ العربي القديم ص ١٢٢ وانظر في ذلك أيضاً تاريخ اليمن السياسي لمحمد بن يحيى الحداد ص ١٥٤ ، ١٥٥ الطبعة الثالثة ١٩٧٦ ، عالم الكتب ، القاهرة .

الأمر المصيرى قبل العودة إلى الشعب والأخذ برأيه يعطى قرينة اخرى ذات دلالة في هذا الشأن حينما قالت : يا أيها الملاء أفتونى في أمرى ما كنت قاطعة امرا حتى تشهدون .

ولقد كانت المؤسسات الديمقراطية السياسية في المجتمع النبنى القديم تتمثل في مجالس شعبية منتخبة في كل منطقة والتي كانت تسمى « المزود » يعقد فيها الأعضاء اجتماعات منتظمة لمناقشة كل الأمور التي تهم منطقتهم من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية وعرضها على مجالس تشريعية أعلى في عاصمة الدولة المركزية لتتولى البت فيها وإصدار القوانين والتشريعات الخاصة بشأنها ، والتي تصدر باسم الملك بعد إقرارها من مثل هذه الهيئات التشريعية .

ولقد تحدث الدكتور جواد على عن وثيقة للملك القتباني « يدع أب ذيبان بن شهر » على جانب كبير من الأهمية ، لأنها - كما يقول - قانون من القوانين الجزائية المستقلة في مملكة ( قتبان ) بل في الواقع من الوثائق العالمية ، ترينا أصول التشريع وكيفية إصدار القوانين عند العرب الجنوبيين قبل الميلاد ، فيها روح التشريع الحديث ، وفلسفة التقنين ، وترينا أن الملك هو المرجع الأعلى للدولة وهو وحده الذى يملك حق إصدار القوانين ونشرها والأمر بتنفيذها . وترينا أيضاً أن مجالس الشعب ، وهى المجالس المسماة « بالمزود » تتكون من ممثلى المدن ومن رؤساء القبائل والشعاب هى التي تقترح القوانين وتضع اللوائح (١) .

ولقد كان من حق الجندى الذى يذهب في الحرب أن يختار من ينوب عنه ويعبر عن رأيه أثناء غيابه من الناحية السياسية والاجتماعية ، باعتبار أن الجندية في المجتمع النبنى القديم كانت هى أيضاً ضريبة واجبة الأداء على كل مواطن حينما يستدعى لذلك تحت قيادة القائد العسكرى للدولة المركزية . ولم يكن هؤلاء المواطنون أثناء أداء واجبهم العسكرى يحصلون على اعتمادات خاصة أو زلاجات أو أسلحة لأنفسهم من الدولة مقابل ذلك كما يحدث

---

(١) دكتور جواد على : الفصل في تاريخ العرب قبل الاسلام الجزء الثانى ص ١٩٢ م .

الآن ، بل لقد كانوا يتسلمون أدوات القتال كعهدة عليهم يعيدون تسليحها بعد إكمال مهمتهم وتوفر لهم الدولة كل المؤن والعتاد اللازم ، وتعطيهم حق اختيار من يمثلهم في المجالس الشعبية والاستشارية والمؤسسات التشريعية ويعبر عن آرائهم فيها أثناء غيابهم ، كذلك توفر لهم من ينوب عنهم في أداء أعمالهم الزراعية وفلاحة الأرض (١) .

ولم تكن هناك أية فئة في المجتمع محرومة أو محضور عليها ممارسة هذه الحقوق السياسية الديمقراطية ، كما أنه لم يكن هناك أية فئة أو طبقة لا تخضع لما يقضى به رأى الجماعة أو تتمتع بامتيازات خاصة ، فالملك نفسه بالرغم من أن كل التشريعات والقوانين تصدر بإسمه إلا أنه لم يكن يملك حق الإصدار بمفرده إلا بعد الإقرار المبدئى لها من قبل المجالس الشعبية (المزاود) التى تقوم باقتراح القوانين والتشريعات وتقديمها للهيئات التشريعية العليا التى تقوم بمراجعتها وتقديمها للملك لتصدر بإسمه بعد إقرارها كما سبقت الإشارة .

وإذا ما قمنا بمقارنة هذه المضامين السياسية للديمقراطية في المجتمع البنى القديم بما كان سائداً في اليونان في ذلك الوقت وبما هو سائد الآن في المجتمعات الحديثة ، لإدراكنا جيداً بأن الحضارة اليمنية قد ارتكزت على أسس من الديمقراطية السياسية هي أكثر تقدماً وشمولاً وواقعية من المجتمع اليونانى القديم ، وأنها لا تقل في مضامينها وأبعادها السياسي والاجتماعية عما يسود الآن في كثير من المجتمعات المتقدمة من مفاهيم وممارسات الديمقراطية السياسية ، وأن كثير من المجتمعات النامية والمختلفة - بما فيها مجتمعا البنى نفسه في الوقت الحاضر - لم تستطع أن تحقق حتى الآن الحد الأدنى من المفاهيم الديمقراطية التى سادت في مراحل ازدهار الحضارة البنية القديمة ، والتي نحن اليوم في أمس الحاجة إليها أكثر من أى وقت مضى من أجل بناء مجتمع بنى ديمقراطى جديد ومتحضر .

### (ب) علاقات العمل والانتاج

لقد كان احترام العمل اليدوى والمهنى في الزراعة والصناعة في المجتمع

(١) محمد بن يحيى الحداد : تاريخ اليمن السياسى ص ١٦٢ الطبعة الثالثة ١٩٧٦ م .

البنى القديم ووجوب ممارسته من قبل جميع فئات الشعب بلا استثناء بما في ذلك الفئات الحاكمة نفسها ، من أعظم المميزات والخصوصيات التي كشفت عنها الدراسات الحديثة بالنسبة للحضارة اليمنية ، وتؤكددها كل القرائن المادية والعقلية لنمط الحضارة اليمنية وطابعها المميز النابع من طبيعة الظروف المادية والموضوعية للأرض والسكان والتي سبق تحليلها في بداية هذه الدراسة والتي لا نجد لها مثيل في معظم الحضارات القديمة ، تلك الحضارات التي بنيت معظمها على أساس احتقار العمل بمختلف أشكاله وجعله وقفا على طبقات العبيد والفئات المنحطة والمحتقرة في المجتمع والتي عليها أن تعمل وتنتج من أجل الطبقات العليا ، سواء عند اليونان وقدماء المصريين أو الرومان من بعدهم أو الهنود حتى يومنا هذا .

إذ أن العمل عند قدماء اليمنيين بمختلف أشكاله لم يكن يشكل الإيمان به واحترامه العميق وممارسته من قبل كل فئات الشعب إحدى المقومات الأساسية في بناء المجتمع واقتصاده الوطني فحسب بل إن مقاييس الشخصية والصلوات والاعتبارات والعلاقات الإجتماعية بين الناس لم تكن تحددها عوامل الجنس أو العنصر أو الملكية الخاصة أو الطبقة أو مشاعر الإنتماء السلالي أو المذهبي أو القبلي والعشائري أو الإقليمي مما أفرزته عهود التخلف والانحطاط اللاحقة ، بل كانت تحدد بالنسبة للشخص أو الجماعة من خلال عملها وإنتاجها ، لامن خلال أحسابها وأنسابها كما يعتقد الكثيرون . فروابط العمل والإنتاج هي المكون الأساسي الأول لوجود الجماعة وليس روابط القرابة والدم ، أسرية كانت أم قبلية أم غيرها ، وكان على كل من يريد أن يحرز نجاحاً شخصياً أو مكانة إجتماعية أن يحققها من خلال العمل المنتج ضمن جماعة إنتاجية . ويذكر الدكتور يوسف محمد عبد الله بحق أن تلك الأساليب المحددة التي نظمت حياة أهل اليمن قديماً ( إذا ما أخذت في إطارها الزمني ) كالشركة في نظام الحكم أو كالتعاون في إقامة المنشآت العامة وصيانتها وقت الحاجة وإبان الكوارث ، هي التي صاغت لليمن تلك الحضارة الراقية التي مازالت آثارها

الباقية تدل عليها. (١) ذلك أنه حتى الجماعة الحاكمة لم تكن معفية من العمل اليدوى فى الزراعة والصناعة والمشاريع العامة ، فقد كان عليها أن تقوم بتنفيذ بعض الأعمال المخصصة لها فى كل موسم ، وتقوم بالإشراف المباشر على بقية الجماعات الأخرى ومساعدتها على أداء مهمتها وتزويدها بالتوجيهات اللازمة ، فقد ذكر الدكتور نيكولوس فى هذا الشأن قولة : بأن أساس تكوين القبيلة ( الشعب أو شعبن كما ترد عادة فى المسند ) هى روابط العمل لأواصر للقرابة والدم ، وأن الجماعة التى يجمع أفرادها العمل تسمى القبيلة ، وأنه حتى القبيلة الحاكمة ، فإنها مكلفة بالعمل فى سبيل الصالح العام وخدمة الدولة أى أنها لم تخرج عن إعتبار أن رابطة العمل هى أساس تكوينها ، أو أنها على الأقل مكلفة بالإسهام فى العمل الذى تقوم به القبائل الأخرى فى خدمة الصالح العام ، وأنه لم يكن يعفيا مركز الزعامة من ذلك . (٢)

مع ملاحظة أن كلمة قبيلة هى ترجمة لكلمة ( شعبن ) أو الشعب فى الخط المسند ، وهى ترجمة خاطئة فى تقديرنا وغير ذات دلالة علمية وموضوعية ، ولو أبقى على الكلمة الأصلية وهى ( شعبن ) أى الشعب بدون الحاجة إلى ترجمة لأدت المعنى الأفضل ، لأن المفهوم القبلى المتعارف عليه حديثاً لا ينطبق على تكوين تلك الجماعات الحضارية القديمة ، فإذا كان المفهوم العلمى المتعارف عليه للقبيلة والقبيلية هو كونها جماعات شبه متنقلة وتقطع الواحات والصحارى المترامية الأطراف ولا تعرف نظام الدولة المركزية أو فكرة المواطنة ، فإننا لانستطيع أن نجد لهذا المفهوم أى سند علمى فى ماضى وحاضر المجتمع البنى ، لافى نوع البيئة الجغرافية الزراعية والجبلىة الحصبة والمحدودة المساحة والمكتظة بملايين السكان المستقرين عبر التاريخ ، ولا فى حقائق التاريخ السياسى والاجتماعى المزدهر والمتحضر .

ذلك أن تلك الدول البينية للقديمة هى فى الأصل كما يقول الدكتور يوسف محمد عبدالله - تجمعات إجتماعية سياسية ، أو إتحادات قبلية وفق مفهوم القبيلة المستقرة الزراعية وليس القبيلة البدوية المتنقلة ، والقبيلة بلغة النقوش هى

( ١ ) يوسف محمد عبدالله : مقال فى مجلة اليمن الجديد ، عدد مارس ١٩٨٠ ، ص ٣٥ .

( ٢ ) راجع نيكولوس : التاريخ العربى القديم ص ١٢٤ وكذلك تاريخ اليمن السياسى لمحمد

« شعب » . (١) وهكذا نلاحظ أن الدكتور يوسف وهو باحث يمني معاصر ومجدد بالرغم من تقريره وتأكيد غير المباشر على الحقيقة التي سبق لنا ذكرها إلا أنه ما يزال متأثراً بالأفكار الشائعة التي ماتزال تخلط خطأً مخلاً بين مفهوم الشعب أو « شعبين » في كل النقوش والكتابات اليمنية القديمة ، ومفهوم القبيلة وجعل كل منهما مرادفاً للآخر ، بطريقة خاطئة وهذا بالرغم من توفر الدلالات التاريخية الشديدة الوضوح بين مفهوم السكان الحضريين المستقرين في عموم البلاد ، وغيرهم من القبائل المتنقلة والبدو الرحل على أطراف الدولة وخارج الحدود الإقليمية لها . (٢)

وقد يستغرب الكثيرون في مجتمعنا اليوم إذا ما أدركوا وعرفوا بأن التقسيمات الاجتماعية القديمة للمناطق إلى أثلاث وأرباع وأخماس ومخالف ومخافد ونحوها ، والتي ماتزال قائمة بمسمياتها حتى اليوم ، لم تكن قط تقسيمات قبلية ولا عشائرية كما يظن الكثيرون ، وكما صارت إليه الآن ، بقدر ما أنها كانت تقسيمات إدارية وإقتصادية ، دقيقة حيث كان سكان « المحفد » أو « المخلاف » يقسمون إلى أثلاث وأرباع ، وكانت هذه التقسيمات عبارة عن وحدات إنتاجية تماماً ، تقوم كل واحدة منها بالأعمال الزراعية والصناعية الموكولة إليها على أسس جماعية داخل منطقتها بالتنسيق والتعاون مع الجماعات المجاورة تحت إشراف الدولة المركزية (٣) .

ولقد كان هذا البعد الاجتماعي الهام لعلاقات العمل والإنتاج في المجتمع اليمني القديم من أهم العوامل التي مكنت قداماء اليمنيين من معينين وسبائيين وحميريين من قهر ظروف الطبيعة والتغلب عاها وبناء حضارة إنسانية مزدهرة خالية من الرق والعبودية والخرافات والشعوذة والتسلط والقهر الذي تميزت به معظم الحضارات والمجتمعات القديمة والوسيطه ، ونستطيع أن نستخلص من كل ذلك بأن قداماء اليمنيين لم يقتصرُوا على ممارسة الديمقراطية في نطاق السلطة السياسية فحسب ، ولكنهم قد أعطوها بعداً اجتماعياً

(١) د يوسف محمد عبدالله : في مقال بعنوان : عم تتحدث النقوش اليمنية القديمة ، في مجلة

اليمن الجديد ، عدد مارس ١٩٨٠ ؛ ص ٣٤

(٢) راجع دكتور نزار عبد اللطيف الحديث : أهل اليمن في صدر الاسلام ، المؤسسة

العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ص ٦٨ و ٦٩ .

(٣) راجع تاريخ اليمن السياسي للحداد ، ص ١٦٥ ، مرجع سابق .

واقتصادياً أكثر أهمية وروعة في بناء الإنسان وتحقيق تقدمه وازدهاره على أسس جماعية وتعاونية مشتركة .

وإذا كانت المدينة الأوربية الحديثة أو البرجوازية الأوربية على الأصح تفخر بأنها أول من جعل من العمل مقياساً لمكانة الشخص الخاصة في المجتمع بدلاً من المقاييس الاقطاعية القائمة على الوراثة فإن الحضارة البنية القديمة قد استطاعت أن تجعل من مقياس العمل والإنتاج لا مجرد مقياساً لمكانة الشخص واحترامه في المجتمع فحسب بل جعلت منه الأداة المعبرة عن علاقات الجماعات والأفراد وروابطهم الاجتماعية والاقتصادية أيضاً ، في وقت كانت كل حضارات الأرض تقريباً تحتقر العمل بكل أشكاله وتوقفه على الفئات والطبقات للدنيا في المجتمع ، والتي تمارس الطبقات العليا ضدها أنواع الظلم والاستغلال والسخرة ، وتعاملها كما تعامل الحيوانات والأدوات المادية فعلاً ، وبذلك تتأكد حقيقة أن علاقات الإنتاج التي سادت في مراحل الازدهار الحضارى في المجتمع البنى القديم قد جاءت انعكاساً وتعبيراً مباشراً لطبيعة التكوين المادى والطبيعى لقوى الإنتاج نفسها في الطبيعة والمجتمع على نحو ما رأينا في الفصل السابق من هذه الدراسة .

### (ج) الحقوق والمصالح العامة

إن كثيراً من التنظيمات السياسية والاجتماعية الحديثة والأكثر ارتباطاً بالشعب ومصالحه العامة قد أكدت على أنه لا يكتفى أبداً أن أعطى الحرية للناس لكي يقولوا ما يشاءوا ويعبروا عن كل ما يريدون لكن تأمين الحياة الكريمة وفرص العمل والضمانات الاجتماعية الكافية وتطبيق قواعد العدل والمساواة واحترام الحقوق العامة مع منع كل أشكال الاستغلال والمراعاة وظلم الانسان لأخيه الانسان بكل ما تعنيه هذه الكلمة ، هو المطلب الأول . لأن الانسان لا يستطيع أن يعبر عن رأيه إلا إذا وجدت الضمانات الكافية لذلك ، ثم لا يعبر عن رأيه إلا بقصد الوصول إلى تحقيق متطلباته الضرورية والمساهمة في بناء حاضر أمته ووطنه . لأنه لا جدوى من جعل الظلم والاستغلال شريعة رسمية في المجتمع والقول للناس بأنكم أحراراً في أن تتحدثوا عن ظلمكم فقط ، أو أن تفرض طبقة أوفنة اجتماعية معينة هيمنتها واحتكارها

لملكية الأرض والتجارة والمال وكل مصادر العيش الكريم في المجتمع وأقول لكل الناس الذين فرض عليهم الحرمان أنتم أحراراً في أن تملكوا ما تشاءوا ولم يعد هناك في المجتمع شيء يمكنهم ملكيته أو الحصول عليه ، إلا ما تفضل به عليهم وتسمح به تلك الطبقة المستغلة .

ولهذا السبب فإن كل المجتمعات الحديثة المتقدمة وبالذات المجتمعات الاشتراكية والرأسمالية إلى حد ما قد أكدت على أهمية حماية المصالح والحقوق العامة والأساسية في المجتمع وجعلها ملكية للشعب تحت إشراف الدولة التي تمثل الشعب أيضاً ويختارها بمحض إرادته من خلال تنظيماته السياسية ومؤسساته الشعبية ، ضماناً لتحقيق العدالة الاجتماعية وفرص العيش الكريم وحماية للمجتمع من الانهيار والتزق من ناحية وضمان استمرار تطوره وتقديمه من ناحية أخرى .

وإذا كان هذا هو أحدث ما عرفته المجتمعات الحديثة من مفاهيم الديمقراطية والحقوق العامة وتحقيق العدالة الاجتماعية فإن المجتمع البني القديم في كل مراحل ازدهاره الحضارى قد عرف الكثير من هذه المفاهيم وطبقها تماماً في حياته السياسية والاجتماعية والاقتصادية بكل وضوح . فلقد كانت الصناعة والأرض الزراعية في جملتها ملكية عامة تزرع تحت الاشراف المباشر للدولة ، وكانت التجارة الداخلية والخارجية أيضاً من اختصاص الدولة ١٠٠ ٪ وكذلك كل المرافق العامة من سدود وطرق وأنفاق وقلاع وحصون وصهاريج حفظ المياه وغيرها .

يقول نيكولوس : ونستطيع أن نبين طريقة استغلال الأراضي التي كانت ملكاً للدولة السبائية عن طريق وثيقتين ، ففيهما نقرأ شيئاً عن قانون الضرائب فاستصلاح الأرض كان يتم عن طريق القبائل بإشراف السبائين ، وبضيف قائلاً : ولم يكن من حق الفلاح أن يقوم بعملية الحصاد أو الاشراف عليه بل كان ذلك يتم تحت إشراف الدولة ، وما يحصل عليه الفلاح هو في الواقع أجره وكان يختلف من عام لآخر ، بحسب المحصول ( بمعنى أن دخل الفلاح هو بحسب كمية إنتاجه بعد خصم مستحقات الدولة ) وقد استنتج هذا النوع

من الحياة ) - كما يقول نيكولوس أيضاً - قيام نظام اقتصادى حكومى دقيقى (١) .

وفى نقش أكثر حدائه - كما يشير الدكتور يوسف محمد عبد الله - عثر عليه فى « مدر » من أرحب شمال شرق صنعاء ونشر بالفرنسية فى مجلة « ريدان » عام ١٩٧٨ بتحقيق وشرح ( كرسنيان روبان ، وجاك راكيونز ) بررد ذكر تعاون قبيلة بنى « غضبان » وذو « رمة » وسكان مدينة « مدر » ( وهو اسم القرية إلى اليوم ) بما فيهم الفلاحون والمقاتلون والموالى : وذلك فى إقامة بركة لخزن المياه للماشية . من بقر وضأن وحير . وفرضت غرامة محددة على من يلزمه دوره فى الصيانة ويهمله . وقريب الشبه بذلك ما ورد فى نقش عثرت عليه ( الكلام للدكتور يوسف ) فى جبل قرن خرفان بجبال مراد قبل ثلاثة أعوام ونشرته فى العدد الثانى من مجلة « دراسات يمنية » حيث تعاون رجال قبيلتى « خبزان وذى رمة » على تجديد كل المدرجات والسواقي والتقوب وتوسيعها والكائنة فى واديهن ومنحدر جبلهم : وتم ذلك العمل برعاية الآلهة وتوجيه ملكهم « عمدان يهقبض » الحميرى وأقيالم وساداتهم وتعاون قبيلتهم وملأهم وأتباعهم . حوالى منتصف القرن الثالث الميلادى (٢) .

وكان التقسيم الإدارى للمناطق السكانية إلى أثلاث وأرباع وأحماس ومخاليف ومحافد وغيرها يتم بواسطة إدارة الدولة المركزية ، وبقرارات صادرة منها ، وبناء على ما تقضى به المصلحة الاقتصادية العامة وزيادة الإنتاج وتطوره . وكانت الوحدات الإنتاجية التى تعمل فى الزراعة ضمن تلك التقسيمات تمارس عملها بصورة جماعية وتعاونية منظمة ، ويمجرى بينها مسابقة وتنافس مستمر فى العمل على زيادة الإنتاج وتطوره وتحقيق مستويات أفضل من الرفاهية والرخاء لأفراد الجماعة . ولم يكونوا يعملون سخرة أو

(١) راجع نيكولوس : التاريخ العربى القديم ص ١٤٤ وكذلك تاريخ اليمن السياسى للحداد ص ١٣٠ .

(٢) د . يوسف محمد عبد الله : مقال فى مجلة اليمن الجديد ، عدد مارس ١٩٨٠ ، ص ٣٤ و ٣٥ .

أقنناً أو عبيداً في الأرض لصالح الأفراد أو طبقة معينة ، الأمر الذي كان سائداً في المجتمعات العبودية القديمة في أكثر من مكان في العالم ، بل لقيه كانت هذه الجماعات التي تشكل وحدات إنتاجية تملك الأرض التي تعمل عليها ملكية جماعية تحت إشراف الدولة ، ولم يكن أفرادها يحصلون على مجرد أجر محددة مقابل عملهم بل لقد كانت القاعدة المتبعة هو أن يحصلوا على نسبة عالية من كمية الإنتاج نفسه ، وتذهب النسبة الأخرى لصالح الدولة كما سبقت الإشارة إلى ذلك ، وهذه الطريقة من شأنها التشجيع على زيادة الإنتاج وحصول كل من يعمل على ناتج عمله في إطار العدالة الاجتماعية .

ولقد كانت الدولة والهيئات المحلية تتولى الإشراف المباشر على إقامة المرافق الاقتصادية العامة الممثلة في آلاف السدود والطرقات والأنفاق والقلاع والحصون والأسواق والمخازن وغيرها، والإدارة المباشرة للدولة، وكانت الدولة تقوم بتنفيذ هذه المشاريع وصيانتها عن طريق الأعمال الجماعية أيضاً التي يشارك فيها أفراد الجماعات الإنتاجية في الأرض الزراعية بصورة تعاونية ، ضمن ثلاثة أشكال تقريباً من أنواع العمل وهي : العمل الطوعي المنظم تحت إشراف الدولة وتخطيطها باعتبار أن هذه المرافق من سدود وطرق وغيرها تخص أفراد هذه الجماعات أصلاً وتخدم مصالحهم المشتركة بصورة مباشرة ، ويقتصر دور الدولة على الإشراف والدعم والتخطيط الفني ، إلى جانب أن الدولة كانت تقوم بإعفاء هذه الوحدات الإنتاجية من الضرائب الخاصة بما في ذلك حصة الدولة من عوائد الأرض مقابل مبادراتهم في إقامة هذه المرافق والمساهمة في إنشائها ، وهذا هو الشكل الثاني من العمل الذي يدفع عنه الأجر بصورة غير مباشرة وضمن حوافز اجتماعية واقتصادية بعيدة المدلول والغرض ، لأن الجماعة التي ترغب في الحصول على ناتج الأرض كاملاً ولا تريد أو لا تستطيع تسديد ما عليها من الضرائب الأخرى المستحقة للدولة ، ففي إمكانها أن تقوم بمبادرة عمل جماعي في إقامة المرافق العامة من سدود وطرق ومعابد ومزارع جديدة وغيرها (١) .

أما الشكل الثالث فقد كان يأخذ شكل الإنفاق المباشر من خزينة الدولة

(١) راجع تاريخ اليمن السياسي للحداد ص ٤٣ (مرجع سابق) .

وذلك في حالة عدم كفاية المساهمات السابقة من ناحية وتغطية كل النفقات الخاصة بالمواد والتخطيط الفني وأجور الفنيين والمهندسين والمخططين والعمال الدائمين .

ولقد كانت هذه الطريقة التي مكنت الدول الحضارية القديمة في اليمن من بناء الحياة الاقتصادية والمرافق العامة للاقتصاد القومي على أسس شعبية وجماعية ، هي التي دفعت البعض لأن يفسروا هذا الأسلوب تفسيراً خاطئاً بالقول بأن الحكام كانوا يجبرون الشعب على أعمال السخرة في إقامة هذه المشاريع والشبيرة بالنظام العبودي (١) .

وهو تحليل وتفسير غير صائب في تقديرنا ، لأن الشعب لم يكن ينطبق عليه مفهوم السخرة في هذه الحالة لأنه كان يحصل على إعفاء من الضرائب وعوائد الأرض مقابل ذلك كأجور ومكافآت غير مباشرة ويحصل البعض على أجور مباشرة . .

والأهم من ذلك أن هذه المشاريع الحيوية كانت تخص الناس أنفسهم وتدخل ضمن نطاق ملكيتهم الجماعية ومصالحهم العامة ، ولم تكن ملكية لشخص أو أشخاص ، ولها طابع اقتصادي عام ، وليست ذات طابع فردي خالي من النفع الاقتصادي كبناء القصور الخاصة ومعابد الآلهة وقبور الملوك والأفراد كما حدث لدى قدماء المصريين من الفراعنة الذين سخروا الشعب فعلاً في بناء معابدهم وقبورهم الخاصة طوال تاريخهم من الأهرامات وغيرها وشتان بين الحالتين .

فلتد كانت الشروط الطبيعية القاسية - كما يقول الدكتور يوسف محمد عبد الله - في بلد كالين تقتضى من السكان جهداً فائقاً على مستوى التحدى ، إذ أن اليمن بلد تنعدم فيه الأنهار الدائمة الجريان ، وأمطاره موسمية ، وطبيعة أرضه صخرية ، وذلك يقلل من الانتفاع بحيز واسع من التربة الصالحة . فكان إن احتاج أهل اليمن إلى أسلوب من العمل في معاشهم يقوم على سلطة

---

(١) راجع كتاب سلطان أحمد عمر : نظرة في تطور المجتمع اليمني دار الطليعة للطباعة والنشر - بيروت - الطبعة الأولى ١٩٧٠ م . ص ٧٦ وما بعدها .

قوية ورشيذة توحد قبائلهم ، وتشرك أعيانها وأقيالها في الحكم من خلال هيئة تشريعية ، كذلك الملاء الذي أفنى الملكة بلقيس بشأن كتاب النبي سليمان . أو كذكر الأخباريين للثمانية ، وكانت ثمانية بيوت من حمير لا يصلح ملك حمير إلا بها وإن اجتمعوا على عزل ملك عزلوه (١) .

كما أن الدولة قد قامت بتنظيم التجارة الخارجية والداخلية وجعلها مهمة رسمية لها ١٠٠ ٪ من تحديد كمية ونوع الواردات وتحديد أسعارها والضرائب المفروضة عليها وكيفية توزيعها وكذلك الصادرات من حيث تحديد كميتها بعد معرفة الاحتياجات المحلية وخضعت كل هذه الأمور لنظم غاية في الدقة ، حيث يذكر الدكتور جواد على أن الحكومة القتبانية فرضت نفسها على التجارة ، فجعلت أمر الاستيراد والتصدير في يدها ، وأنها نظمت ووضعت التعليقات الدقيقة التي تكفل سلامة أموال الدولة وأموال الناس على حد سواء (٢) .

### المضامين العقلية والعملية هي أساس ازدهار الحضارة اليمنية

ومن كل ما سبق نستطيع أن نستخلص مجموعة من الحقائق الهامة وهي أن مفهوم الديمقراطية والعلاقات الإنتاجية في الحضارة اليمنية بصفة عامة لم يتوقف على الجانب السياسي فقط والذي يؤخذ في كثير من الأحيان كظهور سياسي يخفي تحته الكثير من مظاهر الاضطهاد والاستغلال والتفرقة بين أفراد المجتمع وطبقاته ، وتجنيد بعضهم في خدمة البعض الآخر ، على نحو ما يحدث في المجتمعات الرأسمالية المعاصرة ، بل إن هذه العلاقات في المجتمع اليمني القديم قد تجاوزت ذلك في مضامينها وأبعادها إلى صميم الواقع الاجتماعي والاقتصادي وعلاقاته الإنتاجية بصفة عامة ، وطبعه بالطابع الجماعي الديمقراطي التعاوني الشامل القائم على أساس احترام العمل وتجسيد المصالح العامة والحق العام كأساس أولى في بناء المجتمع .

(١) د . يوسف محمد عبد الله : مقال في مجلة اليمن الجديد ، عدد مارس ١٩٨٠

ص ٣٤ .

(٢) جواد على : الفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام ج ٢ ص ١٩٣ .

ولقد كانت هذه المنطلقات والمضامين التي ارتكزت عليها الحضارة اليمنية القديمة هي التي مكنت المجتمع اليمني من بناء هذه الحضارة نفسها ، إذ لو لم تكن مثل هذه المضامين والمنطلقات الجماعية في علاقات العمل والإنتاج قد أخذ بها كأساس لبناء المجتمع لما تمكن اليمنيون « حقيقة » في تلك الحقب التاريخية الضاربة في القدم من بناء حضارة إنسانية مزدهرة بهذا الشكل وبهذا المضمون في ظل ظروف وعوامل طبيعية وجغرافية شديدة القسوة وكثيرة التقلبات وقليلة الموارد نسبياً .

فلقد كان الإيمان العميق بالعمل واحترامه وسيادة الروح التعاونية الجماعية هي المنطلقات الأساسية التي مكنت المجتمع من مواجهة ظروف الطبيعة شديدة العورة وعواملها المناخية المتغيرة وقهرها والتغلب عليها وتطويرها لصالح بناء حياتهم ورفاهيتهم إن لم تكن هي الإفراز والانعكاس المباشر لهذه الظروف نفسها على الأصح ، حيث تمكنوا بفضل ذلك من إقامة آلاف السدود وقنوات الري في مواجهة فيضانات السيول الناجمة عن مواسم الأمطار حتى لا تجرف الأراضي وتهدد حياة الناس ومساكنهم وقراهم من ناحية ، واحتجاز المياه للحصول على رى دائم ومنتظم لأراضيهم ومزارعهم في مواسم الجفاف بدلا من الري الموسمي والعشوائي الذي تحدده الظروف المناخية ، كما أقاموا الطرقات الواسعة لربط المناطق الوعرة ببعضها وتمكيننا لعمليات الانتقال والتواصل الدائم على كل المستويات ، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً بين مختلف المناطق ، وتمكنوا بذلك أيضاً من إقامة المدرجات الزراعية في أشد المناطق وعورة وتضرس حيث التربة الخصبية وتوفر الأمطار والمياه الجارية بمجهودهم اليدوي والجماعي المباشر ، والتي ما تزال شاهداً حياً حتى يومنا هذا على نحو ما سبق تحليله تفصيلاً في مطلع هذه الدراسة ، ناهيك عما تمتعت به الدولة من تنظيم وافي ودقيق لشؤونها وإدارتها على المستوى السياسي والاقتصادي والعسكري وما حازته من مكانة وقوة تأثير ونفوذ واحترام في الداخل والخارج .

ولقد كانت تلك المفاهيم والمنطلقات أيضاً هي التي أضفت على الحضارة اليمنية برمتها الطابع الإنساني والعقلي والعملى الخالي من الخرافة وانتشار الوثنيات

والمعتقدات الغيبية الخرافية والأسطورية والاستسلام لرحمة الطبيعة ومصادفاتها ، مما كان سائداً في معظم الحضارات القديمة من يونانية ورومانية وفرعونية وفينيقية وبابلية وهندية وغيرها .

فقد دلت كل النقوش والآثار التي تم تحقيقها حتى الآن بالنسبة للتاريخ المياني القديم على الندرة الغير عادية للأماكن والتماثيل الخاصة بالآلهة ، كما لم يوجد في النقوش ما يشير إلى أية نصوص أو تعاويذ دينية بحته أو أشكال للطقوس والعبادات ، بل لقد أكد الكثير من الباحثين والمؤرخين بأن الجانب الاعتقادي لدى العرب الجنوبيين قد تميز ببساطة متناهية ولا يلعب أى دور في حياتهم الخاصة أو العامة بل إنه يقف على هامش هذه الحياة تماما . وقال عنه البعض الآخر بأنه قد تميز بالسذاجة المتناهية ، حيث يقول الدكتور ديتلف نلسون : وبالرغم من المباني العظيمة والسلطان السياسي والثقافة العالية التي تجدها عند شعوب ( بلاد العربية الجنوبية ) إلا أن ديانتهم كانت ساذجة في كثير من عناصرها ، وهذه السذاجة الدينية لانلسمها في الطقوس ودور العبادات وعدم وجود صور وأصنام للآلهة فقط ، بل وفي نظرة هذه الديانات للآلهة أيضا<sup>(١)</sup> .

ويقول محمد يحيى الحداد : إن الكتابة القبتانية تشارك للكتابة المعينية بل وغيرها من الكتابات في العربية الجنوبية القديمة في أن غالبيتها قد كتبت في أغراض شخصية كالحديث عن إصلاح أرض أو شرائها أو بناء عمارة أو تقديم نذر أو ما شابه ذلك ، وفي خلوها من صيغة المتكلم أو المخاطب واقتصارها على صيغة الغائب ، وتشاركها أيضا في خلوها من نصوص أدبية من شعر أو نثر ، ومن نصوص دينية من أدعية أو صلوات وهو أمر يبدو غريبا كما يقول الحداد<sup>(٢)</sup> . ولكننا نستطيع أن نقول للأخ الحداد بأن لا يستغرب أبداً فتححرر اليمنيين من المعتقدات الوثنية الخرافية هو الذي مكثهم من بناء تلك الحضارة ولاغرابة ، إذ لو لم تكن لدى المجتمع

( ١ ) د . ديتلف نلسون : التاريخ العربي القديم ص ٢٣١ .

( ٢ ) محمد يحيى الحداد : تاريخ اليمن السياسي ص ٤٤ (مرجع سابق) .

النبي القديم مثل هذه النزعة العقلانية المتحررة لما استطاع أن يقوى على انتزاع أسباب بقائه وتحضره من بيئة طبيعية شديدة القسوة والتمرد والاضطراب وقليلة الموارد الاقتصادية المباشرة والسهلة ، فإذا كانت طبيعة البيئة والظرف هي التي تسببت حقيقة في خلق هذه النزعة العملية والعقلانية المتحررة لدى المجتمع البني منذ القدم وحتى اليوم فإن هذه النزعة نفسها هي التي تمكن المجتمع بفضلها من التغلب على ظروف بيئته الطبيعية والاقتصادية الصعبة وقهرها وانتزاع أسباب بقائه وتحضره منها فيما يشبه عملية القسر وبلا وسائط غيبية على نحو ماسبق عرضه وتحليله في الفصل السابق من هذا البحث وسيوضح أكثر فأكثر في الفصول القادمة . ويكفي أن الإسلام أتا وليس في اليمن مكانا واحدا يوجد فيه صنم أو وثن ويقصده الناس للعبادة ويستمدون منه الخير ودفع الشر ، رغم كل ما كان قد أصاب الحضارة اليمنية من التدهور والسقوط ، حتى الآلهات التي ورد ذكرها في القرآن ونسبت إلى اليمن والمعروفة ببعوث وبعوق ونسر وود وسواع لم يعثر لها على دليل مادي حتى الآن .

حيث يقول القاضي محمد الأكوخ في كتابه اليمن مهد الحضارات : إن كتب السير لم تتعرض لذكر أصنام كانت باليمن حينما بعث النبي ( صلى الله عليه وسلم ) عماله إليه ولم يرد لها ذكر لا في مراسيمه وعهوده ولا في مراسلاته لأقبال حمير ولا إلى تحطيم أو كسر آلهة أو صنم أو وثن - ويضيف أيضا - ومما هو جدير بالملاحظة أن النقوش التي كشفت إلى اليوم لم يوجد بينها ذكر للأصنام التي ورد ذكرها في القرآن الكريم ( كنسر وبعوق وبعوث وسواع وود وغيرها ) (١) .

هذا الأساس الحضاري المتحرر الذي آمن بالعمل والعقل لم يجد للخمول والكسل والخرافة والشعوذة والوثنيات والأساطير طريقاً إلى حياته ووجدانه

(١) محمد بن علي الأكوخ : اليمن الخضراء - مهد الحضارات - مضمة السعادة نقاهرة

وعقله لم يمكنه من بناء تلك الحضارة المزدهرة والناضجة في مفاهيمها الإنسانية فحسب بل إنه هو الذي جعل هذا المجتمع يتقبل الدعوة الإسلامية دون تردد كرسالة إنسانية واجتماعية مفيدة في جوهرها ومعادية في حقيقتها لكل تلك المفاهيم السابقة وكل ما يوقع الإنسان في الظلم والتخلف والفقر والاستسلام للخرافة والمفاسد الخلقية والاجتماعية ويحقق له العدل والرفاهية ، والتي تعرضت فيما بعد للتشويه والاستغلال والتحريف المغرض والمجانف لجوهر الدعوة والذي صار اليوم يفسدها ويلبسها شكلا ومضمونا عكسياً تماماً ، الأمر الذي سنوضحه بتفاصيل أكثر عمقا ودلالة في الفصول القادمة .